محضر الجلسة الثانية والعشرون

من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر المنعقدة يوم الأحد الواقع في 15/ جمادى الآخرة / 1436 هجرية, الموافق 2015/4/5 ميلادية

مناقشة طلب المناقشة رقم (6) من قبل حضرات السيدات والسادة النواب والمقدم من ثلاثة وخمسين نائباً حول التحديات التي تواجه الصحافة اليومية الورقية ومخاطر انهيارها، عملاً بأحكام المواد (139- 141) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

السيد خميس عطية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

أولاً: هناك أزمة بالصحف الورقية وهذه الأزمة طالت صحف عالمية، ونحن لدينا أيضاً أزمة بالصحف اليومية الورقية وبلغت الأزمة إلى حد أن صحيفة مثل الدستور مهدّدة بالإغلاق لا سمح الله إذا لم نتدخل، كما أن صحيفة الرأي تعاني من خسائر بسبب مطّبعة مثلما يقولون (توكل الأخضر واليابس).

أزمة الدستور بحاجة إلى حل، وأزمة مطّبعة الرأي بحاجة إلى حل عبر فصل المطّبعة عن الصحيفة من خلال تأسيس شركة خاصة بالمطّبعة كما يُطالب الإخوة الصحفيين ونحن ندعم مطالبهم العادلة هذه.

أنا سعادة الرئيس، في هذه العجالة أرى أنه من الواجب أن نُلزم الحكومة بالتدخل فوراً لمعالجة الوضع لإنقاذ الصحف الورقية من الانهيار لأن هذه الصحف للوطن وكانت مع الوطن وستبقى دائماً مع الوطن.

لذلك سعادة الرئيس، علينا كسلطات أن نقف مع هذه الصحف بهذه المرحلة ومن غير المقبول أن تُعلن الحكومة أن لا دخل لها فيما يجري من حِراك داخل صحيفة الرأي مثلاً.

أنا أُطالب الصحف اليومية من اليوم أن تعترف هي أيضاً بأن لديها أزمة بنشر الرأي الآخر وعليها أن تنشر الرأي الآخر في كل القضايا، لأن الرأي الآخر هو أيضاً للوطن.

أنا أدّعو زملائي النواب جميعاً، أن نُطالب الحكومة بالعمل فوراً لمعالجة أوضاع الصحف ودعمها وإيجاد حلولٍ ناجحة تُبّقي هذه القلاع الوطنية مستمرة في الصدور.

هنا سعادة الرئيس، أقترح أن أُصوّت على التوصيات التالية:

أولاً: أن نُلّزم الحكومة بتلزيم كل نشراتها ومطّبوعاتها لجميع الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى مطابع الصحف اليومية حتى يتم تشغيل هذه المطابع للمساهمة في حل المشكلة.

ثانياً: أن نُطلب من الحكومة والضمان الاجتماعي بشراء مطّبعة الرأي أو إنشاء شركة خاصة بهذه المطّبعة وفصّلها عن صحيفة الرأي لأن هذه المطّبعة هي التي تسببت بخسائر الرأي لأن كلفة تشغيلها ومستهلكاتها السنوية تقدّر بمبلغ (3) مليون دينار.

وأخيراً: أن تُصدر الحكومة إعفاءً لمستلزمات الإنتاج من ورق وأحبار للصحف من أي ضرائب أو رسوم أخرى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.